دور الخطاب الديني المعتدل في التنمية المجتمعية و الاصلاح السياسي (التجربة الماليزية أنموذجاً)

م.د. فاطمة خلف كاظم

الملخص:
الإعتدال في الفكر و الخطاب ينأى بالفرد و المجتمع من الوقوع في دائرة التعصب و التشدد، فالاعتدال يؤدي الى الانسجام و التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وهو ما يسهم في تحقيق التقدم و الازدهار الحضاري في المجتمع. و من بين التجارب الناجحة في دول العالم الثالث و المتقاربة مع العراق من حيث التنوع الديني و العرقي أو القومي هي تجربة مملكة ماليزيا، حيث ساهم الإعتدال في الخطاب الديني الى تحقيق التنمية المجتمعية و الاصلاح السياسي في ماليزيا. و لذلك من أهم الأسباب إختيارنا لهذا الموضوع هو لضرورة الاستفادة من تجربة مملكة ماليزيا في كيفية تحقيق التنمية المجتمعية و الاصلاح السياسي، وهو ما أحوج اليه بلدنا العزيز المتميز بتعدد طوائفه و قومياته، و عليه تناولت الباحثة في هذه الدراسة: مفهوم الخطاب الديني المعتدل و التنمية المجتمعية، و مظاهر التنمية المجتمعية و الإصلاح السياسي في ماليزيا و مقومات نجاحها، و ما هي أهم الدروس المستفادة منها في العراق؟

Abstract
The moderation in thought and discourse distances the individual and society from falling into the circle of intolerance and extremism. Moderation leads to harmony and peaceful coexistence among the members of society, which contributes to the progress and prosperity of civilization in society. Among the successful experiences in the Third World countries that are close to Iraq in terms of religious, ethnic or national diversity is the experience of the Kingdom of Malaysia, where moderation in religious discourse contributed to the development of community and political reform in Malaysia.Therefore, one of the most important reasons for choosing this topic is the need to benefit from the experience of the Kingdom of Malaysia in how to achieve community

development and political reform which is needed by our dear country , which is distinguished by its many sects and nationalisms. Therefore, In this study the researcher tackled the concept of moderate religious discourse and community development, the aspects of community development and political reform in Malaysia and its success factors, and what are the most important lessons learned in Iraq?

المقدمة:

إن الدين هو القانون الرباني قائم على الوحدة البشرية و العدالة الاجتماعية و الابتعاد عن الفوارق الطبقية، و تحقيق مجتمع قائم على الوحدة و الإصلاح، فالخطاب الديني هو خطاباً عالمياً للبشرية جمعاء و المنفتح بحيث يعزز الحوار بين الأديان و الثقافات العالمية و يبرز القواسم بينها و في الوقت ذاته لا يخالف جوهر و ثوابت أصول الدين و العقيدة، و لذلك فالخطاب الديني ينبغي أن يكون الخطاب الذي ينهض بالمجتمع و يشجع على الفكر و الابداع و مواكباً للتطورات المتجددة و الذي يستفاد منه جميع أفراد المجتمع، فلا يتوقف عند مكان معين أو لون أو جنس أو طائفة دون أخرى، و هو ما نجده في الدول الإسلامية المتقدمة التي جعلت من الخطاب الديني خطاباً مستوعباً لجميع الطوائف و الأديان و الساعي بدفع عجلة البلد نحو التقدم و الازدهار كتركيا و ماليزيا .

فمملكة ماليزيا كدولة إسلامية تمكنت من إدارة مجتمع متعدد الأعراق و الأديان و إشاعة مبدأ إحترام الكل لثقافة الآخر و هو ما أسهم في جعل ماليزيا آمنة و مستقرة، فالتعدد العرقي فيها لم يكن مصدراً للصراع بل على العكس كان أكثر ميلاً نحو السلام و هو ما انعكس في تحقيق مستويات عالية من الاستقرار السياسي و الاجتماعي. و شهدت ماليزيا طفرة نوعية في التنمية المجتمعية (السياسية و الاقتصادية) و هو ما جعلها من النماذج التي نالت اعجاب و اهتمام علماء التاريخ و الاجتماع و السياسة و الاقتصاد؛كونها أسست مفاهيم حديثة في بناء الدولة و المجتمع ، و لذلك أصبحت مركز إلهام في المجتمعات المتعددة الأعراق و الأديان؛ لمعرفة كيفية الاستفادة من تجربتها في تحقيق التنمية المجتمعية .

إشكالية البحث:

تتجسد إشكالية البحث في معرفة كيف للخطاب الديني المعتدل الأثر في تحقيق التنمية المجتمعية و الاصلاح السياسي في مملكة ماليزيا المتعددة الاعراق و الاديان، و مدى إمكانية تحقيقه في المجتمع العراقي.

هيكلية البحث:

لغرض تنظيم العملية البحثية سنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، نخصص الأول للبحث في مفهوم الخطاب الديني المعتدل و التنمية المجتمعية، و المبحث الثاني

فنخصصه لبيان مظاهر التنمية المجتمعية و الاصلاح السياسي في ماليزيا، أما المبحث الثالث فنخصصه لبيان مقومات نجاح التنمية المجتمعية في ماليزيا و الدروس المستفادة منها في العراق ، ثم سنختم البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها.

المبحث الأول: مفهوم الخطاب الديني المعتدل و التنمية المجتمعية

يعتبر الدين أحد عوامل التغيير و الإصلاح المجتمعي، فصلاح الامة من صلاح دينها و ثباته، و لغرض الإحاطة كيف يكون للدين وخطابه الأثر في الإصلاح و التغيير سوف نتناول مفهوم الخطاب الديني المعتدل، ثم نعرج بعد ذلك في بيان معنى التنمية المجتمعية.

المطلب الأول:مفهوم الخطاب الديني المعتدل

يقصد بالخطاب **لغوياً**: هومراجعة الكلام، و قد خاطبه بالكلام مخاطبة و خِطاباً.[١]

و الخطاب في **المعنى الاصطلاحي**: هو" كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من النتكلم أو الكاتب، و يفترض فيه التأثير على السامع أو القارئ مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف و الممارسات"[٢]، كما و يذهب (ميشيل فوكو) في أن الخطاب هو"نسق يسمح لنا بإنتاج مجموعة من النصوص"[٣]

أما الخطاب الديني: فعرفه البعض على أنه" كل سلوك أو تصرف يكون الباعث عليه الإنتماء الى دين معين، سواء أكان خطاباً مسموعاً أو مكتوباً أو كان ممارسة عملية"[٤]. و ذهب البعض في أنه" الخطاب الذي يصدر عن رجال الدين من أقوال أو نصائح أو مواقف سياسية من قضايا العصر و يكون مستندهم فيها الى الدين الذي يدينون به"[٥].

و منهم من ذهب الى تسمية الخطاب الديني بالخطاب الإسلامي و الذي يقصد به " الخطاب الذي يستند الى مرجعية إسلامية بصرف النظر عن منتج الخطاب سواء كان جماعة أم مؤسسة أم أفراداً متفرقين يجمعهم الاستناد الى الدين أصوله

---

[١] أبن منظور، لسان العرب(بيروت: دار التراث العربي،١٩٩٩م)، مادة خطب، ص١٣٥.

[٢] محمد المدني بوساق، فوائد الخطاب الوسطي على الفرد و المجتمع، بحث مقدم الى مؤتمر" دور العلماء في الوقاية من الإرهاب و التطرف"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٥م، ص٦.

[٣] ميشيل فوكو، نظام الخطاب- ترجمة و تحقيق: محمد سبيلا(بيروت: دار التنوير للطباعة و النشر و دار الفارابي،ط٢، ٢٠٠٧م،ص٦.

[٤] عياض بن نامي السلمي، تجديد الخطاب الديني-مفهومه و ضوابطه، مجلة مركز البحوث و الدراسات، كلية درار العلوم، جامعة القاهرة،عدد١٧، ص٣-٤.

[٥] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد – قراءة في نظام الآداب السلطانية(بيروت: دار الطليعة،ط١، ١٩٩٩م، ص١٦٠.

مرجعية لرؤاهم و أطروحاتهم لإدارة الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية"[١].

و عليه ذهب الشراح بأن **الخطاب الديني المعتدل** هو " الخطاب المتسامح و الذي يعمل على إشاعة المفاهيم الدينية و الإنسانية المشتركة بين بني البشر كافة التي لا تميز بين فئة و فئة أخرى، فيراعي التنوع الديني و المذهبي والعرقي و نبذ التعصب ، و من ثم ضمان حرية المعتقد و تمكين غير المسلمين من حرية العبادة و الاحتفاظ بخصوصيتهم الدينية"[٢].

فالاعتدال هو الأصل في الخطاب الديني (الإسلامي و المسيحي) و الذي يهدف الى عدم التشدد و الفوضى و نبذ الآخر و الإساءة إإليه، و هو ما يعود على المصلحة العامة و الحفاظ على الأمن و السلم المجتمعي. و في هذا المجال نتساءل :هل للخطاب الديني المعتدل أثراً في الإصلاح السياسي؟ و للإجابة عن هذا التساؤل لابد من معرفة ما هو الخطاب السياسي و فرقه عن الخطاب الإسلامي السياسي؟

الخطاب السياسي هو " القدرة على إيصال أفكار و قواعد و استراتيجيات الدولة الى الجماهير، فهو يعد الوسيلة الأولى للتاثير في القاعدة الجماهيرية"[٣]، و منهم من عرفه على أنه" مهارة الاقناع عبر إستخدام اللغة الخطابية المؤثرة في أذهان الجمهور، و الإشارات و الإيماءات و الرموز التي تؤثر تلقائياً في عقول الجماهير"[٤].

و من خلال ما تم ذكره من التعاريف أعلاه يتضح أن الخطاب السياسي هو كجزء من مهارات الشخصيات السياسية ، و لذلك ذهب إتجاه آخر من الفقهاء في أن الخطاب السياسي هو " الخطاب المتعلق برسائل الدولة لمحكوميها أي الرسالة المعلنة للدولة و ذلك عما ترمي قيادة الدولة تحقيقه في مرحلتها"[٥]، و منهم من عرفه على أنه " إعلان القادة عن ستراتيجياتهم و آلية تطبيقها في المرحلة الراهنة"[٦]. و عُرف أيضاً بأنه" مجموعة الوثائق و الخطب و البيانات و التصريحات و الكتابات التي تتضمن رؤى و أطروحات و مسوغات تقدمها

---

[١] **عبد الوهاب المسيري، معالم الخطاب الإسلامي الجديد، مجلة المسلم المعاصر، عدد٨٦، سنة٢٢، ١٩٩٨م،ص٥٥.**

[٢] **محمد المدني بوساق، فوائد الخطاب الوسطي على الفرد و المجتمع، المرجع السابق، ص٢٨.**

[٣] **تيسير صبحي،الموهبة و الإبداع(عمان: دار التنوير العلمي للنشر و التوزيع، ١٩٩٢م)، ص١٠٢.**

[٤] **مور ادوارد، تأليف الخطاب – دراسة في المفاهيم و الأبعاد(عمان: دار مجدولاي، ٢٠١٠م)، ص٢٢٢.**

[٥] **إيناس ضياء مهدي، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي، مجلة الأستاذ،كلية ابن رشد، جامعة بغداد، العدد٢٠٠، ٢٠١٠م، ص٩٠٢.**

[٦] **يوسف محمود الشيخ و جابر عبد الحميد، سيكولوجية الفروق الفردية في الخطابة السياسية و الالقاء الجماهيري(القاهرة: دار النهضة،١٩٦٤م)، ص١١٨.**

الحكومة الى حزب سياسي أو قوة سياسية أو منظمة إقليمية أو دولية تعلن خلالها القيام بسلسلة إجراءات إصلاحية أو وقائية و تكون ملزمة لها و لشعبها أو للمجتمع الدولي"[١].

و بإستقراء التعاريف الواردة أعلاه ، نجد أن الخطاب السياسي سواء أكان جزء من مهارات الشخصيات السياسية أو كان متعلقاً برسائل الدولة لمحكوميها هي كالخطاب الإسلامي في مخاطبة الجمهور برسائل معينة من أجل القيام بإصلاحات أو القيام بإجراءات وقائية أو توعوية لمنع الوقوع في الخطأ ، إلا أن هناك إختلاف من حيث مصدر تلك الخطب و شخصية منتجها.

و لذلك نجد الخطاب الإسلامي في الشأن السياسي (الخطاب الإسلامي السياسي) الشائع في الوقت الراهن هو (خطاب يربط كل مفاهيمه و توجيهاته بالسياسة و الصراع حول السلطة) ، و عليه فكلاً من الخطاب الديني و السياسي هو إنعكاس للوعي العام و الثقافة السائدة و الأفكار؛ و لذلك يجب أن يكون أي نوع من أنواع الخطاب متوازناً و إيجابياً، و يصب في المصلحة العامة دون التمييز بين جماعة و أخرى، أي أن يكون خطاباً معتدلاً.

و في الوقت الراهن نلاحظ أن لكِلا الخطابين الديني و السياسي التأثير المتبادل إما من حيث إشاعة الفوضى و التشدد و التمييز بين فئات المجتمع و في المحصلة عدم الاستقرار السياسي ، أو يكون لهما التأثير في تحقيق التنمية المجتمعية و منها تحسين الواقع الاقتصادي و الإصلاح السياسي لأي دولة ، و لأجل معرفة كيفية ذلك لابد من معرفة علاقة الخطاب الديني المعتدل بالتنمية المجتمعية و هو ما سنتطرق إليه في الصفحات التالية .

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المجتمعية

تعددت المفاهيم المتعلقة بالتنمية المجتمعية و ذلك لتعدد نظريات المختصين في مجال تنمية المجتمع ، حيث ينظر البعض إليها على إنها (تنمية علاقات الإنسان المتبادلة)[٢]فهي عملية تطور البشر في علاقاتهم المشتركة، و من ثم فإن تغيير البناء الاجتماعي يحدث بالتغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية[٣] . و عُرِفت التنمية الاجتماعية على إنها " العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق و توحيد جهود الأفراد و الهيئات الحكومية لتحسين الظروف الإجتماعية و الاقتصادية و الثقافية

---

[١] **حسنين توفيق إبراهيم، مصر بين الإصلاح و بدائله، مجلة المستقبل العربي، دار الوحدة للدراسات و النشر، العدد٣٤٢، ٢٠١١م، ص٤.**

[2] **Hobe house, L,T: Social Development,it's nature and condition George Allen & unwin Ltd, 1960, p. 76**

[3] **Ibid, p.77**

في المجتمعات المحلية"[١]، و ذهب البعض على أنها " حركة مصممة لرفع و تحسين مستوى المعيشة للسكان ككل و هذا بمشاركة نشطة"[٢].
و في هذا الإطار حددت الأمم المتحدة عام ١٩٥٦م مفهوماً للتنمية المجتمعية، و هو ما ألتزمت به أجهزة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة في العمل أو المجال الاجتماعي، حيث عرفتها بأنها" العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين الاجتماعية و الثقافية، و لتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها في التقدم القومي"[٣].
و على أعقاب هذا التعريف الرسمي الصادر من الأمم المتحدة صدرت العديد من الدراسات التخصصية في مجال العمل الاجتماعي و التي استحدثت مفاهيم أكثر تطورية مما صدر قبل عام ١٩٥٦م، فذهب البعض على أن التنمية المجتمعية هي " بمثابة عملية هادفة تطبق من أجل تحقيق جملة من الأهداف المرسومة أو المخططة ، و من أهدافها الرئيسية هي نشر و تنمية الوعي و العمل المتبادل بين أفراد المجتمع و تنمية قدراتهم من أجل تحمل المسؤوليات الواجب تحملها لمعالجة المشكلات التي تواجههم"[٤]
و يرى جانب من المختصين بعلم الاجتماع بأن التنمية المجتمعية ما هي إلا عملية تعليم و توجيه، حيث ذهب كل من (Nelson & Catherine Lackey) بأن التنمية المجتمعية بمثابة تعليم و توجيه و التي من خلالها يكتسب أفراد المجتمع الخبرات و المعارف التي تسمح بتنفيذ البرنامج التنموي.[٥]
و بالرجوع الى التعاريف الواردة أعلاه، نجد أنه لا يوجد تعريفاً جامعاً و شاملاً ، و يرجع في ذلك الى أن التنمية المجتمعية ليست ذات طريق واحد و محدد مسبقاً ، و إنما هي عملية تحتاج الى توفير المؤسسات التي تساعد على نمو و تطور الإمكانيات الإنسانية ، إضافة الى إنها مجموعة من الخدمات الاجتماعية و التي تدخل في مجالات كثيرة كالصحة و التعليم ، فهي عملية تخطيطية تبدأ من تطوير الفرد، ثم تطوير و تغيير المجتمع و البناء الاجتماعي و هو ما يسهم في المحصلة النهائية الى حدوث نهضة تنموية للمجتمع .

---

[١] نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية(بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م)، ص١٠٧.
[٢] سوسن عثمان عبد اللطيف، دراسات في التنمية المحلية الحضرية و الريفية و المستحدثة و الصحراوية(القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨م)، ص١٠.
[٣] عبد العليم محجوب،الإدارة العامة و تنمية المجتمع(سرس اللبان: مركز تنمية العالم العربي،١٩٦٢م)، ص٨.
[٤] نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، المرجع السابق، ص١٢٤.
[٥] أنظر في ذلك: نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، المرجع السابق، ص١٢٤.

المطلب الثالث: العلاقة بين الخطاب الديني المعتدل و التنمية المجتمعية

من خلال ما سبق بيانه في مفهوم الخطاب الديني المعتدل و مفهوم التنمية المجتمعية يمكن أن نستشف أثر الخطاب الديني في تحقيق التنمية المجتمعية و ذلك من خلال الأمور التالية:

١- إن الخطاب الديني الفعال هو ذلك الخطاب الديني الوسطي المعتدل الذي يُمكِن الإنسان من تحقيق أهدافه
٢- يجب أن يكون الخطاب سليماً و صحيحاً ، و أن يكون الهدف منه هو أستيعاب الرؤى و الحقائق
٣- أن يساهم في تهدئة الازمات التي يتعرض لها المجتمع و منها الازمات الطائفية و العرقية و التي يكون فيها علاقة مباشرة بين الخطاب الديني و تلك الازمات ، فإن كان الخطاب فعالاً و أهدافه إصلاحية و يستوعب جميع فئات المجتمع ، و العكس من ذلك يكون له دوراً سلبياً و ذلك في خلقه حالة من التوتر بين أطياف المجتمع
٤- إن للخطاب الديني المعتدل دوراً كبيراً في محاربة الأفكار الهدامة الداعية الى الاخلال بالسلم المجتمعي .

و مما تجدر الإشارة إليه الى أن ما يميز الوقت الحاضر صدور خطابات سياسية بإطار ديني و التي منها معتدل و الآخر يتميز بالغلو و إقصاء الآخر؛ و عليه فإن كلاً من الخطاب الديني و السياسي يجب أن يكون معتدلاً من أجل النهوض أو التغيير المجتمعي و تحقيق التنمية المجتمعية، و خير مثل على ذلك هو ما حققته مملكة ماليزيا في تحقيق تنمية مجتمعية هائلة و هو ما سنوضحه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: مظاهر التنمية المجتمعية في ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية من أنجح التجارب التنموية في دول العالم الثالث عموماً و الإسلامية خاصةً و التي ركزت على المبدأ الإسلامي في تحقيق نهضتها التنموية . و من أجل معرفة ما هي مظاهر هذه التنمية و كيف تحققت و أثر الخطاب الديني في تحقيقها ، فإن المنطق يقودنا الى بيان البناء المجتمعي الماليزي و التطور السياسي فيها أولاً، ثم نتطرق الى بيان مظاهر التنمية المجتمعية في ماليزيا .

المطلب الأول:البناء المجتمعي و السياسي في ماليزيا

في السطور القادمة سنبين الموقع الجغرافي لماليزيا و أهم ما يميز سكانها، ثم سنتطرق الى بيان نظامها السياسي

أولاً: المساحة و الموقع

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا بالقرب من خط الإستواء و تبلغ مساحتها ٣٣٠٢٩٠ كيلو متراً مربعاً ، و تتألف من قسمين :

القسم الأول: و الذي يسمى شبه جزيرة ملايو (ماليزيا الغربية) أما

القسم الثاني: و هو ما يعرف بـ(ماليزيا الشرقية) و تتألف من صباح و سرواك و ولاية لايوان الفدرالية، و يفصل بين هذين القسمين بحر الصين و تتألف ماليزيا بقسميها من ١٣ ولاية، بالإضافة الى العاصمة الاتحادية (كوالالمبور) .

ثانياً: السكان

إن أهم ما يميز مملكة ماليزيا بتعدد الجنسيات و القوميات حيث تتألف من ثلاث أعراق و هم (الملاويين – السكان الأصليين، و الصينيين ، و الهنود) ، و أن لكل عرق دين و لغة خاصة به ، حيث يشكل الملايو (المسلمين) أكثر من ٥٠% من مجموع السكان ، ثم يأتون (الصينيين) من حيث التعداد فيشكلون حوالي ٢٥% من مجموع السكان ، ثم بعد ذلك يأتي (الهنود) حيث يشكلوا ١٠% من مجموع السكان.[١]

ثالثاً: النظام السياسي

يمتاز النظام السياسي لماليزيا بأنه نظام ملكي دستوري إتحادي فدرالي، و يُنتخب الملك من سلاطين الأقاليم التسعة و يكون حكمه لمدة (٥) سنوات ، أما تعيين الوزراء و رئيس الوزراء فيتم من خلال الانتخابات الشعبية . و يحكم السلاطين (٩) ولايات من أصل (١٣) ولاية ، و السلطنة تكون بالوراثة و معظمهم من المُلاك و الاقطاعيين ، و كل خمس سنوات يختارون من بينهم ملكاً لماليزيا.[٢] و للسلطان قدسية و يتمتع بسلطة مطلقة ، حيث يعتبر الرئيس الديني للولاية و بقيت هذه القدسية حتى مع دخول الاستعمار البريطاني و حتى بعد الاستقلال[٣] .

و مما تجدر الإشارة هنا ، بأن مهاتير محمد في عام ١٩٩٣م قد قلص صلاحيات السلاطين حيث تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم و كذلك محاكمتهم قضائياً في محاكم خاصة في حالة إتهامهم ، بالإضافة الى تقليل صلاحياتهم في إعطاء العفو[٤] .

---

[1] Noraini Noor,M.& Cristina Jaym Montiel, Peace Psychology in Asia, London:spinger,2009,p.165.

[2] Joseph Chinyong Liow, The Politics of Indonesia-Malaysia Relations:One Kin, Two Nations, New york : Routledge, 2005,p.36.

[3] Gorden P. Means, The Role of Islam in the Political Development of Malaysia. In: Tanya Storch (ed.), Religion and Missionaries in the Pacific, 1500-1900, Hampshire: The Pacific World Series, 2006, p. 30.

[4] Ibid,p.40

و في هذا الصدد نشير، بأن خلال إحدى و ستون عاماً (١٩٥٧م-٢٠١٨م) قاد ماليزيا سبع رؤساء حكومة ، و هذا ما يشير الى حالة الاستقرار النسبي في ماليزيا ، و كان أول رئيس وزراء هو (تنكوعبد الرحمن) و الذي ساهم في تحقيق الاستقلال و ذلك من خلال تحقيق التوافق بين جميع فئات المجتمع (التوافق بين الأعراق المتعددة- الملاوية، الصينية، الهندية) و نجح في ذلك من خلال بناء علاقات وثيقة و تفاهمات مع قيادات الصينيين و الهنود و ذلك بعد خلافات بين تلك فئات أو الأعراق و التي كان فيها الملاويين من الأعراق الأقل حقوقاً ، لكن بسبب قيام (تنكو) بهذه التفاهمات قد أصبح للملاويين أكثر حقوقاً، بالإضافة الى تحسن مستوى معيشتهم[١] ، حيث اعترف كل من الصينيين و الهنود بعدد من المزايا للملايو في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين و الهنود.[٢]

و لم تقف محاولات تنكو في احداث التوافق بين تلك الأعراق فحسب، بل نجح في بناء تحالفات سياسية من الأحزاب الثلاث الكبرى و التي تمثل أعراق البلاد[٣].

و من مظاهر تطور النظام السياسي الأخرى هو إنعقاد الانتخابات كل خمس سنوات لاختيار أعضاء مجلس النواب، و يتميز النظام الانتخابي بأنه يعتمد على نظام الأكثرية العددية البسيطة للفوز بالدوائر الانتخابية ، بحيث يفوز عن كل دائرة مرشح واحد فقط .[٤]

و كخلاصة يمكن القول، أن النظام السياسي في ماليزيا مر بمراحل و المتمثلة بمرحلة الاستعمار البريطاني و تميز فيها سلطة المُلاك و السلاطين المطلقة، ثم بعد الاستقلال تحول النظام السياسي الى مرحلة التفاهمات بين الأعراق الثلاثة، و تشكيل انتخابات برلمانية كل خمس سنوات.

المطلب الثاني: مظاهر التنمية في ماليزيا

من خلال ما سبق بيانه في البناء المجتمعي و التطور السياسي الماليزي يمكن أن نستشف مظاهر التنمية المجتمعية في ماليزيا من خلال النقاط التالية:

أولاً: التعايش السلمي و المشاركة السياسية

أوضحنا فيما سبق بأن مملكة ماليزيا تتميز بتعدد الأعراق ، و لكن لم يكن هذا التعدد حالة إيجابية في زمن الاستعمار البريطاني للمملكة ، و بعد إنتهائه كان

---

[1] Imtiaz Omar, Rights, Emergencies, and Judicial Review, The Netherlands: Kluwer Law International, 1996, p.40.

[2] Ibid,p.40

[٣] و هي الأحزاب السياسية الرئيسية في ماليزيا و المتمثلة بالتنظيم القومي للملاويين المتحدين (UMNO) ، و المجتمع الماليزي الصيني (MCA) ، و المؤتمر الماليزي الهندي (MIC) - أنظر في ذلك : كمال المنوفي، و جابر سعيد عوض و هدى ميتكس(محررون)، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٨٣.

[٤] المرجع نفسه

الشعب الملايو يعاني من الفقر في حين كان الصينيين هم أصحاب النفوذ و ذوي دخلٍ عالي، و كذلك كانوا الهنود أغنى من الملاويين ، إلا أن و كما اشرنا مشبقاً بأن رئيس الوزراء (تنكو) قد استطاع ان يقلل الفوارق بين الأعراق و ذلك من خلال الاعتراف بالتنوع العرقي و الديني و التوافق على ضرورة نزع فتائل الفتن الطائفية أو العرقية ، و إعادة التوازن في مستويات الدخل و تحسين التعليم بين فئات المجتمع ، و ذلك بشكل هادئ وواقعي و تدريجي ، و قد ساعد على هذا الاعتراف و التنوع وجود قيادات سياسية واعية و تمتلك رؤى استراتيجية و التي آمنت بأن تحقيق التعايش السلمي و حفظ حقوق الجميع هو الحل الكفيل لمشكلة المحرومين و في الوقت ذاته عدم مصادرة حقوق الآخرين و التضييق عليهم.[١]

و لابد الإشارة هنا، أن القادة السياسيين قد ربطت إثراء الملايو بخطط اقتصادية طويلة الأمد و الحرص على إستثمارهم و تعليمهم و تدريبهم و تطوير كفاءاتهم و ليس إغناءهم بالمال[٢].

ثانياً: نظام فدرالي ديمقراطي قوي

إن الوضع السياسي لماليزيا كان شديد الحساسية بسبب تعدد الأعراق؛ لذلك كان لابد على القادة السياسية و في مقدمتهم (تنكو) التفكير بالمنافسة السياسية فعمل على توسيع التحالف الحاكم بحيث يضمن أغلبية ثلثين، بالإضافة الى قيامه بتقوية صلاحيات السلطات المركزية ، و اتبع ذات السياسة (مهاتير بن محمد)[٣] . و ان من أدوات السلطة المركزية لتقوية صلاحياتها و تدعم سلطتها هو قانون الامن الداخلي المعدل (ISA / Internal Security Act) و الصادر عام ١٩٦٠م و التي من خلالها أعطى للشرطة صلاحية اعتقال أي شخص بتهمة تهديد الامن الوطني لمدة ثلاثة أشهر دون محاكمة[٤] .

و على الرغم من الاجراء في القانون المذكور أعلاه يعتبر تعسفياً و متعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، إلا أنه نجده قد ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و له الأثر في تحقيق التنمية المجتمعية و التطور الاقتصادي.

ثالثاً: الاعتدال الديني و نظام الدولة السياسي

---

[1] **Harold Crouch, Government and Society in Malaysia, singapore, Talisman Pub, 1996,p.14.**

[٢] **أنظر في تلك السياسات :**

Mahathir bin Mohamad, The Malay Dilemma,Singapore and Kuala Lumpur: Times Books International, 2004,p.17.

[3] **Raymond L.M.Lee," The Ethnic Implications of Contemporary Religious Movement & Organizations in Malaysia ", Journal of Contemporary South East Asia, Vol.8,No.1, 1986-1987**

[٤] **المادة (٨) من قانون الامن الداخلي المعدل (ISA / Internal Security Act)**

يعتبر موضوع علاقة الدين بالدولة في أي بلد يعتبر أمراً مهماً و محورياً و يتسم بالحساسية و بشكل خاص في البلدان متعددة الأعراق ، إلا أن الحكومة الماليزية و كما اشرنا اليه مسبقاً حيث إستطاعت أن تحقق التوازن بين حقوق المسلمين و غير المسلمين و مراعاتها التكوين العرقي المتنوع في ماليزيا ، بالإضافة الى تكوين تحالفات سياسية بين الأحزاب الرئيسية التي أشرنا اليها مسبقاً . و نتيجة لهذا التحالف مع وجود قيادة للمسلمين (الملايو) و المتميزين بالثقافة الغربية قد تم الاتفاق على علمانية الدولة و ضمان الحريات و الحقوق الدينية و الثقافية لمختلف الأعراق .[١]

ومن مظاهر هذا التوازن هو ما نص عليه الدستور الاتحادي الماليزي بأن:

"Islam is the religion of the Federation; but other religions may be practised in peace and harmony in any part of the Federation."[2]

و هو ما يعني " الإسلام دين الاتحاد، و لكن يمكن ممارسة الديانات الأخرى في سلام و وئام في أي جزء من الاتحاد " .

كما و عُرف الملايو المسلم بأنه " الشخص الذي يعتنق الدين الإسلامي ويتحدث عادة لغة الملايو، ويتفق مع العرف الماليزي و-

(أ) كان قبل يوم الاستقلال (ميرديكا) في الاتحاد أو في سنغافورة أو ولد من أحد الوالدين ولد في الاتحاد أو في سنغافورة، أو كان في ذلك اليوم مقيماً في الاتحاد أو في سنغافورة"[٣]

و لم يقتصر الأمر على نصوص قانونية في الدستور، و إنما نجد هناك من التشريعات القانونية متعلقة بالاشخاص غير المسلمين و تشريعات متعلقة بالمسلمين ، كقانون الزواج و الطلاق (قانون الإصلاح) رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٦م المعدل و الخاص بالاحوال الشخصية لغير المسلمين[٤]، و قانون العائلة الإسلامي رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٤م و المتعلق بمسائل الأحوال الشخصية للمسلمين[٥] .

---

[1] Imtiaz Omar, Ibid,p.45

[٢] الفقرة (١) من المادة (٣) من الدستور الاتحادي الماليزي

[٣] و هو ما نصت عليه الفقرة (٢) من المادة (١٦٠) من الدستور الاتحادي الماليزي بالقول:

"Malay" means a person who professes the religion of Islam, habitually speaks the Malay language, conforms to Malay custom and—

(a) Was before Merdeka Day born in the Federation or in Singapore or born of parents one of whom was born in the Federation or in Singapore, or is on that day domiciled in the Federation or in Singapore"

[4] Law Reform (Marriage And Divorce) Act 1976

[5] Islamic Family Law (Federal Territories) Act 1984

المبحث الثالث: مقومات نجاح التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها في العراق

إن الطفرة النوعية في التنمية و التطور المجتمعي و التعايش بين الأعراق التي حققتها ماليزيا و كما أوضحناه في الصفحات السابقة تدعو الى التساؤل في كيفية تحقيق هذه الطفرة النوعية في التنمية رغم تعدد أعراقها، و هل يمكن أن يستفيد العراق من هذه التجربة؟

و للإجابة عن ذلك، لابد أن نقوم بدراسة ما هي مقومات نجاح هذه التجربة، ثم نعرج في بيان كيف يمكن أن يستفيد العراق من ذلك .

المطلب الأول: مقومات نجاح التجربة التنموية في ماليزيا

من خلال ما سبق بيانه من مظاهر التنمية في ماليزيا، يتضح لنا أن هناك عدة عوامل ساهمت في نجاح هذه التجربة و المتمثلة بالآتي:

❖ **القادة السياسيين**

من العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة الماليزية وجود قيادة سياسية متميزة متعلمة و مثقفة تولت قيادة البلاد بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني، كما تميزت تلك القيادات بذات رؤى و القدرة على العمل لتحقيق المصالح العليا للدولة و ذلك بإستيعاب جميع الأعراق و تحقيق الموازنة بين مصلحة الدولة العليا و مصلحة تلك الأعراق، و هو ما عمله (تنكو) في تحقيق ذلك الاستيعاب و الذي اشرنا اليه مسبقاً، و في عام ١٩٧٠م تولى (تون عبد الرزاق) رئاسة الوزراء فأعاد تشكيلة التركيبة السياسية و وسع التحالف بين الأعراق، و يعتبر من الوزراء الذين وضعوا الخطوات الأولى لعملية التنمية حيث قدم الرؤية الاقتصادية للعشرين سنة و المتمثلة من عام ١٩٧١م الى عام ١٩٩١م و التي من خلالها تحسن وضع الملايو الاقتصادي و بشكل متوازي مع الأعراق الأخرى (الصينيين و الهنود)، ثم تولى (حسين عون) رئاسة الوزراء و الذي استمر على نهج (تون)[1].

و يعتبر (مهاتير بن محمد) قائد الازدهار الماليزي من النواحي السياسية والاقتصادية الاجتماعية و تعليمياً، حيث تولى الحكم لأكثر من (٢٢) عام و كذلك أزدهرت البنية التحتية و الخدمات ، و في الوقت ذاته حافظ على حقوق الأقليات و لم تكن رؤيته منعزلة عما سبقوه و إنما كانت مكملة لسياساتهم، و تميز بوضع خطط استراتيجية طويلة الأمد، كما و عمل على توحيد الأعراق تحت راية واحدة و هي راية التنمية الشاملة ، و جعل كل عرق تحكمه عاداته و تقاليده دون أي تدخل أو إضطهاد.

---

[1] **Harold Crouch, Ibid,p.16.**

و بذلك يتبين لنا مما تقدم ذكره، بأن القادة السياسية في ماليزيا لهم رؤية موحدة في ضرورة تحقيق التنمية و التوافق بين الأعراق.

❖ **دور الإسلام في التنمية المجتمعية لماليزيا**

بإستقراء تأريخ القادة السياسيين الذين تطرقنا لهم في الصفحات السابقة، يتضح بأنهم من الإسلاميين إلا أنهم وظفوا الإسلام في عملية التنمية بصورته الوسطي أو المعتدل، حيث ركزت تلك القيادات على بناء نظام سياسي يتفق مع الإسلام و التأقلم مع واقع التعدد و التنوع، و في هذا الإطار نجح (مهاتير محمد) في بناء الدولة على النمط الغربي و إستخدامه للإسلام لبناء الشرعية، و ميز بين الدين و السياسة حيث قال مقولته المشهورة:

"When I want to pray, I turn to Mecca and when I want to develop the country, I turn to Japan"[1]

أي بمعنى " عندما أريد أن أصلي اتجه لمكة، و عندما أرغب في تطوير البلاد أتجه الى اليابان".

و بذلك فأن مهاتير محمد و كل القيادات السياسية التي تولت الحكومة لم تتخذ بشكل محدد شعار أسلمة المجتمع الماليزي أو بناء دولة إسلامية في ماليزيا.

❖ **البيئة المجتمعية**

إن للتعدد أو إختلاف الطوائف أو الأعراق لماليزيا لم يكن نقطة ضعف أو خلاف أبدي، و إنما أصبح قوة و دافع للتنمية و الاستقرار السياسي للدولة و ذلك بالتزامن مع سياسة القادة السياسيين في ذلك، فكانت أول مظاهر توفر هذه البيئة هو إعتراف القادة السياسيين و المجتمع ذاته بالتنوع العرقي و الديني، و كذلك الاعتراف بوجود إشكالات و عدم التوازن في مستويات الدخل و التعليم، و من ثم لابد من علاج هذه الاختلالات و بشكل واقعي و تدريجي بحيث أن يكون الكسب للجميع و ليس لطائفة معينة على حساب طائفة أو عرق آخر[٢].

و لما تقدم ذكره يتضح لنا، إن هناك عوامل مشتركة ساهمت في النهضة الماليزية حيث رأى الماليزيون أن عليهم التعايش و الانسجام فيما بين الفئات، و الوقوف مع القادة السياسيين الذين تميزوا بتفكيير استراتيجي طويل الأمد .

المطلب الثاني: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في العراق

على ضوء ما أستعرضناه من عوامل نجاح التجربة التنموية، يمكن أن نحدد ما هي الدروس المستفادة منها في العراق بما يلي:

---

[1] **Mahathir bin Mohamad, Ibid, p.20**

[٢] **محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات و معالم التطور الاقتصادي(أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨م)، ص٢٠.**

١- تبني النظام الانتخابي المتمثل بإعطاء مقعداً واحداً لكل دائرة إنتخابية بدلاً من نظام التمثيل النسبي؛ و ذلك لتسهيل عمل التحالفات و الفوز بسهولة من خلال تقديم مرشح واحد عنها ، و هو ما يسهم بحالة من الاستقرار السياسي و بالتالي تفعيل برامج التنمية المختلفة .
٢- ينبغي إيجاد رؤى تنموية طويلة الأمد و على شكل مراحل متسلسلة، مما يساهم في إدخال الاطمئنان لكافة فئات المجتمع و الذي بدوره يعزز ثقة المجتمع بالحكومة .
٣- الاستفادة من معادلة (الكل يكسب) التي اتبعها القادة السياسيين الماليزيين في تحقيق التحالفات مع الأحزاب الممثلة عن الأعراق المتعددة ، بحيث يتنازل الجميع عن بعض ما يرونه حقوقاً لهم و ذلك في سبيل تحقيق مكاسب أكبر؛ لتعزيز الاستقرار السياسي .
٤- الاهتمام بجوهر الإسلام، و ذلك من خلال الخطاب الاعتدالي، و هو ما يسهم في تحقيق التعايش السلمي بين فئات المجتمع، فجعلت ماليزيا من التنوع العرقي مصدر قوة و عاملاً للانفتاح على العالم ، و في الوقت ذاته لم تضحي بالإسلام .
٥- الاهتمام برفع كفاءة رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم ، و هذا ما نجده في ماليزيا حيث اهتمت بالتعليم و خصصت له ميزانية عالية؛ و ذلك إيماناً منها بأن نجاح و تطور أي بلد سواء من النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية يكون من خلال التعليم .

الخاتمة

التجربة الماليزية في التنمية و كدولة إسلامية تعتبر من التجارب الناجحة و التي أسهمت سياستها في الإنفتاح على العالم و دون التضحية بالمفاهيم الإسلامية في تحقيق التنمية المجتمعية و الإصلاح السياسي، و من مجمل دراستنا في ذلك نستنتج الأمور التالية:
١- إسهام الخطاب الديني المعتدل في عملية التنمية المجتمعية، و ذلك من خلال سعه في تحقيق السلم المجتمعي الذي بدوره له الأثر الفعال في تكوين و بناء مجتمع مهتم بالعلم كأساس الرقي و التطور عموماً .
٢- نجح النظام الماليزي في توفير سياسة مناسبة لإستيعاب الإختلافات الدينية و العرقية
٣- تخلت ماليزيا عن التخلف و الرجعية و أصبحت من الدول المتقدمة كدولة إسلامية، و ذلك بفضل قادتها السياسية بالمواطن و تنمية طاقاته و إمكاناته الفكرية بصرف النظر عن عرقه أو دينه .

٤- يتضح من التجربة الماليزية بأن سبب نجاحها يعود لوجود سيطرة و هيمنة لنخبة سياسية منظمة و مثقفة همها كيفية تحقيق الاستقرار السياسي بقيام التحالفات السياسية مع مختلف الأعراق و الذي بدوره يحقق التنمية المجتمعية .

المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

١- أبن منظور، لسان العرب(بيروت: دار التراث العربي،١٩٩٩م)
٢- تيسير صبحي، الموهبة و الإبداع(عمان: دار التنوير العلمي للنشر و التوزيع، ١٩٩٢م)
٣- سوسن عثمان عبد اللطيف، دراسات في التنمية المحلية الحضرية و الريفية و المستحدثة و الصحراوية(القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨م)
٤- عبد العليم محجوب، الإدارة العامة و تنمية المجتمع(مصر-سرس اللبان: مركز تنمية العالم العربي،١٩٦٢م)
٥- كمال المنوفي، و جابر سعيد عوض و هدى ميتكس(محررون)، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م
٦- كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد – قراءة في نظام الآداب السلطانية(بيروت: دار الطليعة،ط١، ١٩٩٩م
٧- محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات و معالم التطور الاقتصادي(أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨م)
٨- مور ادوارد، تأليف الخطاب – دراسة في المفاهيم و الأبعاد(عمان: دار مجدولاي، ٢٠١٠م)
٩- ميشيل فوكو، نظام الخطاب- ترجمة و تحقيق: محمد سبيلا(بيروت: دار التنوير للطباعة و النشر و دار الفارابي،ط٢، ٢٠٠٧م)
١٠- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية(بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م)
١١- يوسف محمود الشيخ و جابر عبد الحميد، سيكولوجية الفروق الفردية في الخطابة السياسية و الالقاء الجماهيري(القاهرة: دار النهضة،١٩٦٤م)

المجلات و المقالات

١- إيناس ضياء مهدي، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي، مجلة الأستاذ، كلية ابن رشد، جامعة بغداد، العدد٢٠٠، ٢٠١٠م
٢- حسنين توفيق إبراهيم، مصر بين الإصلاح و بدائله، مجلة المستقبل العربي، دار الوحدة للدراسات و النشر، العدد٣٤٢، ٢٠١١م
٣- عبد الوهاب المسيري، معالم الخطاب الإسلامي الجديد، مجلة المسلم المعاصر، عدد٨٦، سنة٢٢، ١٩٩٨م
٤- عياض بن نامي السلمي، تجديد الخطاب الديني-مفهومه و ضوابطه، مجلة مركز البحوث و الدراسات، كلية درار العلوم، جامعة القاهرة،عدد١٧
٥- محمد المدني بوساق، فوائد الخطاب الوسطي على الفرد و المجتمع، بحث مقدم الى مؤتمر" دور العلماء في الوقاية من الإرهاب و التطرف"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٥م

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1- Gorden P. Means, The Role of Islam in the Political Development of Malaysia. In: Tanya Storch (ed.), Religion and Missionaries in the Pacific, 1500-1900, Hampshire: The Pacific World Series, 2006

2- Harold Crouch, Government and Society in Malaysia, singapore, Talisman Pub, 1996
3- Hobe house, L,T: Social Development, it's nature and condition George Allen & unwin Ltd, 1960
4- Imtiaz Omar, Rights, Emergencies, and Judicial Review, The Netherlands: Kluwer Law International, 1996.
5- Joseph Chinyong Liow, The Politics of Indonesia-Malaysia Relations: One Kin, Two Nations, New york : Rutledge, 2005
6- Mahathir bin Mohamad, The Malay Dilemma,Singapore and Kuala Lumpur: Times Books International, 2004
7- Noraini Noor,M.& Cristina Jayme Montiel, Peace Psychology in Asia, London:springer,2009
8- Raymond L.M.Lee," The Ethnic Implications of Contemporary Religious Movement & Organizations in Malaysia ", Journal of Contemporary South East Asia, Vol.8,No.1, 1986-1987

التشريعات

١- الدستور الاتحادي الماليزي (Federal Constitution)
٢- قانون الامن الداخلي المعدل (ISA / Internal Security Act)
٣- قانون الزواج و الطلاق (قانون الإصلاح) رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٦م المعدل
Law Reform (Marriage And Divorce) Act 1976
٤- قانون العائلة الإسلامي(الأراضي الاتحادية) رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٤م
Islamic Family Law (Federal Territories) Act 1984